Distr.: General 6 December 2010

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

۲۲ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ۲۰۱۱ البند ٣ (أ) من حدول الأعمال المؤقت* متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والحشرين والحمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الاجراءات والمبادرات

بيان من التحالف الوطني النسائي، ورابطة حقوق المرأة في التنمية، ومركز الحقوق المرأة في التنمية، ومنظمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز القيادة العالمية النسائية، ومنظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، والمنظمة المعنية برصد أحوال المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٦.



[.]E/CN.6/2011/1 *

سان*

1 - إن المنظمات ترحب بالموضوع ذي الأولوية للدورة الخامسة والخمسين للجنة مركز المرأة، وهو "إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة وعلى العمل اللائق". ونرحب أيضا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وهذا هو أنسب وقت، بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة وبوجه خاص إلى جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، لإعطاء الأولوية للتطرق إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات، وحالات انعدام المساواة المتزايدة التي يواجهنها، وبخاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وفي الأزمة الاقتصادية الراهنة، تواجه المرأة تحديات كؤوداً، منها ما يلى:

- تقوم المرأة بـ ٦٦ في المائة من العمل في العالم، وتنتج ٥٠ في المائة من الغذاء، ومع ذلك لا تحصل إلا على ١٠ في المائة من الدخل، وتحوز ١ في المائة من الممتلكات.
- من المتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى سقوط ٢٢ مليون امرأة أخرى في أسر البطالة، مما سيجعل معدل بطالة النساء يصل إلى ٧٠٤ في المائة (في مقابل ٧ في المائة للرجال).
- ستتعرض النظم التعليمية لأضرار فادحة وسيقع العبء الأكبر على عاتق الأطفال المهمشين من حراء الفقر والنوع والأصل العرقي.
- التحديات الناجمة عن وجود المرأة الزائد عن الحد في حالة بطالة هشة. وتقول منظمة العمل الدولية إن هناك بلداناً تزيد فيها عمالة النساء الهشة بشكل متواصل، وبلداناً لا يزال فيها نصيب النساء من العمالة الهشة أكثر من ٧٥ في المائة. ويمكن للانتقال من العمالة الهشة إلى العمل المأجور أن يعد خطوة كبيرة صوب الحرية الاقتصادية و تقرير المصير للكثيرات من النساء.

٢ – ومن الحيوي، في مواجهة هذه التحديات، أن يعالج جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا، وتشجيع إمكانية حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة وعلى العمل اللائق من منظور حقوق الإنسان، بدلا من اعتبار ذلك مجرد أداة للنمو الاقتصادي بشكل أسرع.

* * يصدر دون تحرير رسمي.

10-67495

٣ - إن جميع الحكومات ملزمة بحماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاحتماعية للمرأة والرحل على قدم المساواة. وكثيرا ما يتم إغفال ذلك عند التفاوض على اتفاقات دولية للقروض والتجارة؛ وعند وضع الميزانيات القومية؛ وعند تحديد المصارف المركزية لأسعار الفائدة؛ وعند إعادة تصميم نظم وضع لوائح المصارف والشركات. ويكون من نتيجة ذلك عجز نساء كثيرات عن إعمال حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للأمم المتحدة القيام بدور في إعطاء الأولوية لهذه القضايا، ويمكن لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة أن يكون أداة لذلك.

٤ - إن منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية والشعبية، قادرة على توفير خبرة واسعة في مجال البرمجة والسياسات لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، بشأن كيفية عمل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على النهوض بحقوق الإنسان للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ولذلك يتعين إنشاء آليات تتضمن مشاركة ذات مغزى للمحتمع المدني في جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في المقر، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري.

٥ – ولذلك فإننا ندعو جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة إلى إعطاء الأولوية لتعزيز القدرة التحليلية والبرمجة العملية، دعما للحكومات في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ ومساندة المنظمات النسائية في مساءلة الحكومات في طريقة تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية. وتحقيقا لذلك نشجع الدول الأعضاء على زيادة دعمها المالي لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في المجالات البرنامجية السالف ذكرها.

3 10-67495